جهود الإمام محمد الطاهر ابن عاشور(1394هـ) في نقد المرويات الحديثية

الأستاذ أيمن أنديش
طالب باحث بسلك الدكتوراة
مختبر الدراسات الدينية والعلوم المعرفية والإجتماعية
جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الآداب فاس– سايس، المغرب

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد فلا يخفى على أحد عظيم الجهود التي بذلها المحدِّثون في سبيل حفظ الحديث النبوي، بما أنَّه المصدر الثاني للتشريع.

وقد امتاز أهل الحديث في سعيهم لتحقيق هذه الغاية، باتِّباعهم منهجاً علميَّاً دقيقاً في نقد الرواية يقوم على التمحيص والتصحيح والنقد.

وقد برز من المعاصرين، جماعة من الأئمة ساروا على نفس النهج في نقد الرواية والخبر، وكان باعهم في النقد لا يستهانُ به.

وقد كان الإمام محمد الطاهر ابن عاشور(ت1394هـ) أحد هؤلاء الأعلام المعاصرين، الذِّين بذلوا جهوداً جليلة في خدمة الحديث النبوي وعلومه على وجه العموم، وفي نقد المرويات الحديثية وتمحيصها على وجه الخصوص.

وإذا كان الشيخ الطاهر ابن عاشور قد اشتهر بجهوده وإسهاماته الجليلة في التفسير، بكتابه المشهور "التحرير والتنوير"، وفي علم مقاصد الشريعة بكتابه: "مقاصد الشريعة الإسلامية" فإنَّ إسهاماته في علم الحديث، وفي نقد الرواية الحديثية، لا تقل أهمية عن ما سبق، خصوصاً في مؤلفاته، ومقالاته المفردة للحديث النبوي، وعلومه.

وبجانب اهتمامه بعلوم الحديث، والعلوم الشرعية بصفة عامة، اشتهر الطاهر ابن عاشور بعنايته ودعوته إلى إحياء المنهج النقدي في العلوم، خصوصاً من خلال مؤلفِه "أليس الصبح بقريب"، فنجده من المؤصلين لضرورة تحصيل ملكة النقد لدى المتعلمين، في جميع العلوم، فقد قال في سياق حديثه عن أسباب تأخر العلوم في البلاد الإسلامية:" ... فإن حظر النقد والبحث أمر بإبقاء الفاسد على فساده، وهو شعبة من شعب الرضا بالموجود الذي هو من أكبر أسباب تأخرنا"[1].

وقد كان لهذه الشخصية النقدية لدى الطاهر ابن عاشور الأثر البارز في إسهاماته وجهوده في نقد المرويات الحديثية، فنجده قد انتقد جملة الأحاديث المروية عن رسول الله ρ ، منها أحاديث مشهورة بين الناس، سواء من خلال مؤلفاته المتنوعة، أو من خلال مقالات كتبها في عدَّة مجلاَّت كانت مختصة بنقد بعض المرويات الحديثية.

وبغية إبراز جهود ابن عاشور في نقد المرويات الحديثية يأتي هذا البحث، والذي جعلته في ثلاثة مباحث أساسية:

المبحث الأول: ترجمة مختصرة للشيخ الطاهر ابن عاشور

المبحث الثاني: إسهامات الطاهر ابن عاشور في نقد المرويات الحديثية

المبحث الثالث: منهج الطاهر ابن عاشور في نقد المرويات الحديثية

خاتمة: وتشتمل على النتائج المتوصل إليها من خلال البحث.

فأقول وعلى الله قصد السبيل.

المبحث الأول: ترجمة مختصرة للشيخ الطاهر ابن عاشور

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده:

هو محمد الطاهر ابن محمد الطاهر بن محمد الشاذلي بن عبد القادر ابن محمد ابن عاشور، وأمُّه هي فاطمة بنت الشيخ الوزير محمد العزيز بن محمد الحبيب ابن محمد الطيّب بن محمد بن محمد بوعتور.

وجدُّه محمد ابن عاشور الأول ولد بمدينة سلا بالمغرب بعدما فرَّ والده من الأندلس جراء حملات القهر والتنصير، ومن ثمَّ نزح برفقة أسرته إلى تونس عام 1060هـ.

ولد في ضاحية المرسى قرب العاصمة التونسية، في قصر جدِّه للأم الوزير آنذاك محمد العزيز بوعتور في جمادى الأولى سنة (1296هـ- 1879م).

المطلب الثاني: نشأته العلمية:

نشأ في جو علمي محاط بالجاه، بدأ تعلم القرآن في سن السادسة، وأتبعه بحفظ المتون على يد ثلة من الشيوخ. ثم التحق بجامع الزيتونة سنة 1310هـ، ونهل من علوم شيوخها، وكان ذا همة عالية، لا يفتر عن حضور مجالس العلم، فكثر شيوخه وتعددت علومه، حتى بلغ شأواً عظيماً، وقد حظي ابن عاشور بتوجيه من الشيخ عمر بن الشيخ لترتيب دروسه ومشايخه الأولين، وكان لذلك أثراً بارزاً في نبوغه العلمي، كما كان لجده من أمه الشيخ محمد العزيز بوعتور أثراً بالغاً في نشأة الشيخ ابن عاشور العلمية، فقد وهب له خزانته الكبيرة التي اشتملت على مؤلفات كثيرة، عكف الشيخ على قراءتها والغوص في مكنوناتها.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه:

تخرَّج الشيخ الطاهر ابن عاشور على يدِ شيوخ كثُر، عكف على دروسهم وأجازوه، من أولئك الشوخ: جده لأمه محمد العزيز بوعتور (1325هـ) والشيخ عبد القادر التميمي، والشيخ سالم بوحاجب (1924م)، والشيخ عمر بن الشيخ (1911م)، وغيرهم كثيرون.

وأما تلاميذ الشيخ، فهم كثُر أيضاً، فمنهم: ابناه الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور، والشيخ عبد الملك ابن عاشور، والشيخ محمد الصادق المعروف ب "بسيس"، والشيخ الفقيه محمد بن الخوجة.

المطلب الرابع: مؤلفاته:

امتاز الشيخ ابن عاشور بغزارة مؤلفاته العلمية، والتي شملت مختلف حقول المعرفة الإسلامية، ومن هذه المؤلفات:

- كشف المغطى من المعاني الألفاظ الواقعة في الموطأ.
- النظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح.

- تعليقات على حديث أم زرع(مخطوط).
- التحرير والتنوير، وهو كتابه الكبير في تفسير القرآن الكريم.
- أليس الصبح بقريب.
- مقاصد الشريعة الإسلامية.

المطلب الخامس: وفاته:

بعد عمرٍ حافل بالعطاء العلمي، توفي الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور يوم الأحد13 رجب 1393هـ الموافق 12 غشت 1973م، عن أربع وتسعين سنة، في ضاحية المرسى قرب تونس العاصمة، ودفن رحمه الله بمقبرة الزلاج من مدينة تونس.

المبحث الثاني: إسهامات الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور في نقد المرويات الحديثية

لم يكن الشيخ الطاهر ابن عاشور من المتساهلين في قبول الرواية الحديثية، فقد كان يرى أنَّ الإسلام قد دخله ابتداءً من القرن الهجري الثاني، صنوفٌ من الناس، أغراضهم مختلفة، ونواياهم متعدِّدة في التعبد بهذا الدين.

نشأ عن هذا حسب ابن عاشور اختلاق مجموعة من الآثار والمرويات المنسوبة كذباً وزوراً إلى رسول الله ﷺ.

كما كان في الأمة حسبَ ابن عاشور آنئذٍ فريقٌ من الرواة كانوا يتساهلون في قبول الرواية والخبر، ويرون أنَّ "الأصل في الناس العدالة، وقبلوا مستور الظاهر وإن جهل باطنه" [2]، يقول ابن عاشور في السياق نفسه: "وفي الناس متساهلون يظنون الخير، ويتلقون الأخبار عن كل مسلم"[3]

وقد لا حظ ابن عاشور أيضاً في دراسته لعلوم الحديث، اعتداد بعض الأئمة بالخبر الضعيف، وتعليلهم قبوله بوروده في فضائل الأعمال.

وأمام هذه الآراء والاختيارات الحديثية لبعض الأئمة في علوم الحديث، التي كانت تنحو منحى التساهل في قبول الروايات، رفع الطاهر ابن عاشور، وإن كان من المتأخرين راية النقد، وتمحيص المرويات، فقد كان يرى أنَّ فتح باب قبول الرواية، والتساهل في ذلك، قد جرَّ على الأمة الويلات.

وهكذا نجده يميّز في قبول الحديث بين فريقين، فريق يرى تغليب جانب التهمة والحذر في قبول الرواة، وفريق يرجح جانب حسن الظن والتسامح.

يقول ابن عاشور في هذا السياق: " نشأ عن ذلك اختلافهم في هل الأصلُ في الناس هو الجرح أو العدالة. ومذهب المحققين- وفي مقدمتهم مالك ابن أنس- أن الأصلَ في الناس هو الجرح، فلذلك قال: لا يُقبل مجهول الباطن، وإن كان مستورَ الظاهر. وعلى هذا القول درج جمهورُ التحقيق والضبط"[4].

وقد أثنى ابن عاشور في موضع آخر على طريقة الإمام مالك النقدية في قبول الخبر، فقال: " وطريقةُ إمامنا ونظرائه-أئمة النقد- هي الطريقةُ المثلى، وعليها كانت سنتهُ في تهذيب كتاب الموطأ عامًا فعامًا" [5].

وتبعاً لإعجابه بضنيع الإمام مالك في النقد الحديثي، كان ابن عاشور يحتاط في إيراد الرواية، وقبولها، ويحرص على بيان حكم الأحاديث مختلف مؤلفاته.

ففي تفسيره المشهور المسمى (التحرير والتنوير) أورد الشيخ الطاهر ابن عاشور جملة لا بأس بها من علل بعض الأحاديث التي كان يوردها، ومن ذلك قوله رحمه الله: " وأما ما روى الطبري عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أنه لما نزل قوله تعالى: (إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ) (الأنبياء: 98) قال المشركون: لئن لم تنته عن سب آلهتنا وشتمها لنهجون إلهك، فنزلت هذه الآية في ذلك، فهو-ضعيف- لأن علي بن أبي طلحة ضعيف، وله منكرات، ولم يلق ابن عباس".[6]

ومن المرويات التي انتقدها ابن عاشور أيضاً في تفسيره، ما روي أن النبي φ قال: "إن للقرآن ظهراً وبطنا ومطلعاً"، قال ابن عاشور: " قلت: لم يصح ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم"[7].

ومن ذلك أيضاً حديث "خير الأمور أوساطها" وما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول إذا رأى الريح: "اللهم اجعلها رياحاً لا ريحاً"، قال ابن عاشور: والحديث لم يصح" [8].

وبالإضافة إلى جهوده في نقد المرويات في تفسيره، انتقد ابن عاشور في مؤلفيه (كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ) و(النظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح) جملة من المرويات الواردة في بعض نسخ الموطأ، وصحيح البخاري.

وأذكر ها هنا على سبيل المثال –لا الحصر- حديثه في (كشف المغطى) عن حديث رسول الله φ:«إِذَا كُنْتَ بَيْنَ الْأَخْشَبَيْنِ مِنْ مِنًى»، ونفح بيده نحو المشرق، «فَإِنَّ هُنَاكَ وَادِياً يُقَالُ لَهُ السُّرَرُ ،بِهِ سَرْحَةٌ سُرَّ تَحْتَهَا سَبْعُونَ نَبِيّاً»[9].

قال الطاهر ابن عاشور في تعليقه على هذا الحديث: "ووقع فيه قوله: «ونفح بيده نحو المشرق».

وهو بنون وحاء مهملة بمعنى أشار، من قولهم: نفحت الدابة برجلها إذا دَفعت بها، قاله في (المشارق) ووقع في نسخ كثيرة من (**الموطأ**) بالخاء المعجمة وشرح عليه الزرقاني؛ ولا شك أن هذا تحريف، إذ لم يذكر في (**المشارق**) ولا في (**النهاية**) (نفخ) بالخاء المعجمة بمعنى أشار، ولا ذكره أحد من أهل اللغة"[10].

ولا بدَّ من القول أنَّ تنبيه الشيخ هذا في غاية الأهمية، فبالإضافة إلى استدلاله بالرِّواية على الوهم، استدلّ أيضاً بالكتب التي اعتنت بضبط ألفاظ الحديث، وبيان معناها، وكذلك باستقراء كلام أهل اللغة، وقد حَمَلَه كلُّ ذلك على اعتبار رواية (نفخ) بالخاء المعجمة محضُ تحريف.

ورغم ذلك لا زلنا نرى اليوم كثيراً ممَّن يحقق (الموطأ) ويطبعه، يكتب هذه اللفظة بالخاء المعجمة[11]، فوَجَبَ تَحْريرُ هذا الإشكال.

وممَّا تعقبه ابن عاشور من الروايات في صحيح البخاري، قول النبي ϕ لجابر رضي الله عنه حين تزوج «مَالَكَ وَلِلْعَذَارَى»[12]. قال الطاهر ابن عاشور: "هكذا ثبت في الروايات ولعله تحريف من الرواي، والصواب: «مالك عن العذارى»؛ لأن كلمة «مالك ولكذا» تفيد النهي عن مقاربته، كما في حديث ضالة الإبل: «مالك ولها معها حذاؤها ...» إلخ"[13].

وبجانب إسهامات الشيخ الطاهر ابن عاشور في نقد المرويات الحديثية المتداولة في كتب أهل العلم من خلال مؤلفاته المتنوعة، كَتبَ ابن ابن عاشور جملة من المقالات العلمية، في عدة مجلاَّت، بعدما استشعر خطورة المرويات الضعيفة أو الموضوعة الرائجة على ألسنة الناس، فبين حكم هذه المرويات وحقيقتها.

وقد مهَّد لهذه المقالات ببيان الداعي إلى نقده لهذه المرويات، وبيان خطورة رواجها وذيوعها في حياة المسلمين، حيث أضرَّت كثيراً بتصور المسلمين لمعاني الدين، يقول ابن عاشور في هذا السياق: " إن مِنْ أكبر ما أضَرَّ بالمسلمين في تصورهم معانِي الدين هو غرورُهم بما أُمْليَ عليهم من تهوين أمر العمل بشرائع الإسلام، ورضاهم بالاقتصار على فضيلة الإيمان والإسلام مع إهمال كثير من الأعمال، من قلب حقائق شرعية في أصول الدين أو في فروعه. وهذه الأحوال إنما جرها إليهم مروياتٌ ضعيفة، تكاثرت بين المسلمين بسبب تهاون بعض أهل الحديث بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال.

وقد أدخلت تلك الأحاديث الموضوعة الشائعة بين المسلمين والمجهول وهَنُها عند عامتهم وكثيرٍ من خاصتهم- المعرضين عن تمحيص أسانيد الأحاديث- أغلاطاً كثيرة، سرى مفعولُها في الناس فلم تخل بعضُ كتبهم من بعضها. فكان حقًّا على كلِّ مَنْ يتصدى لإصلاح حال المسلمين أن يُنَبِّهَ على تمحيص الآثار، لِمَا في التساهل في قبول وَاهِنِها من الأخطار التي لا يقدر المرءُ مقدارَ ما تفضي إليه".[14]

وقد ذكر ابن عاشور في مقاله هذا جملة من المرويات التي شاعت في صفوف الناس، وهي حقيقتها في حكم الضعيف، أو الموضوع، وها أنا أذكر بعضاً منها، مرفقة بتعليق ابن عاشور عليها:

- حديث (أنا مدينة العلم وعلي بابها)، حديث موضوع بجميع أسانيده على ما انفصل عليه المحققون من المحدثين، ولا عبرةَ بِمَنْ أخرجه اغترارًا بظاهر حال راويه. وقد وضعه أبو الصلت واشتهر به.
- حديث (أحبوا العرب لثلاث: لأني عربي، والقرآن عربي، ولسان أهل الجنة في الجنة عربي)، رواه الحاكم وصححه على عادته. وقال الأئمة: هو ضعيف.
- حديث (طلب العلم فريضة على كل مسلم) حديث ضعيف.
- حديث (يا جابر أوّل ما خلق الله نور نبيك)، حديث طويل، وهو حديثٌ منكر يتردد حالُه بين الضعيف والوضع.

وإذا كان الطاهر ابن عاشور قد انتقد هذه الروايات ها هنا إجمالاً، فقد كتب مقالات أخرى انتقد فيها بعض المرويات بتفصيل، وذلك مثل انتقاده لحيث: (أنا مدينة العلم وعلي بابها)، فقد ناقش فيه ابن عاشور الحافظ أحمد ابن الصديق الغماري مناقشة تفصيلية حول تلقيه لهذا الحديث بالقبول، فذكر ابن عاشور أوجها متعددة تقتضي تضعيف هذا الحديث وردِّه.

وسيأتي معنا ذكر ذلك في المبحث الآتي.

المبحث الثالث: منهج الطاهر ابن عاشور في نقد المرويات الحديثية

تعددَّ وتنوع منهج الشيخ الطاهر ابن عاشور في نقد المرويات الحديثية، فقد كان أحياناً يجتهد ويُبدِي رأيه بنفسه، ولا يعزو ذلك لأحد، وأحياناً ينقل كلام بعض الأئمة المتقدمين في ذلك الحديث؛ وقد لاحظ الدكتور براهمي عباس في مقال له حول تفسير (التحرير والتنوير) تنوع منهج الشيخ الطاهر ابن عاشور تعليل الأحاديث ونقدها، والحكم عليها على النحو الآتي[15] :

القسم الأول: الأحاديث التي صرح فيها الشيخ بصحتها أو ضعفها من غير أن ينسب ذلك إلى أحد من الأئمة.

القسم الثاني: المواضع التي نقل فيها الشيخ الطاهر ابن عاشور حكم الأئمة على الحديث صحة أو ضعفاً.

القسم الثالث: أحاديث توقف فيها الشيخ الطاهر ابن عاشور رحمه الله، وهذا القسم لم يرد فيه إلا نزر يسير.

القسم الرابع: ما صدره بصيغة التمريض "روي".

وقد تعقَّب براهمي عباس ابن عاشور في هذا القسم، ورأى أنه لم يلتزم بمسلك المحدثين الذين كانوا يصدرون بهذه اللفظة، والتي تعرف بصيغة التمريض، للدلالة على توهين الحديث، ورأى أن ابن عاشور صدر بها الأحاديث الضعيفة كما صدر بها الأحاديث الصحيحة.

وهذا الذي قاله الدكتور عباس ليس على عمومه، فقد أورد هو بنفسه حين التمثيل لهذا القسم حديثا فيه أن ابن عاشور أورد رواية، بصيغة التمريض، ثم أتبعها بلفظة "في الصحيح" فقد انتفى الإشكال ما دام قد نصَّ الشيخ على كونه مروياً في الصحيح، وليست هناك أي مخالفة لمنهج المحدثين.

وبالعودة إلى منهج ابن عاشور في نقد المرويات، نجد أنَّه في غالب الحالات كان يقوم بالتصريح بحكم الحديث، ومِمَّا صَرَّح فيه بحكمه بعد أن نَقَلَ آراء جماعة من الأئمة فيه حديث «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»[16] فقد قال فيه ابن عاشور: "الرأي فيه من جهة السند أنه ضعيف، رَأَيْنا فيه من أوهى مراتب الضعف؛ لأن رواتَه بين متروكٍ وضعيفٍ ووضاع وكذاب ومنكر ومختلف فيه"[17].وقال أيضاً وهو يُعلِّلُ حكمه هذا: "وإنما قلتُ إنه من أوهى مراتب الضعف، لِمَاقرره علماءُ أصول الحديث أن الشديدَ الضعف هو الذي لا يخلو طريقٌ من طرقه عن كذاب أو متَّهَم"[18].

وقد ناقش الشيخ الطاهر ابن عاشور الإمام المزي (ت742هـ) فيما نقله عنه السيوطي (ت911هـ) من قوله: "إنه روي من طرق تبلغ مرتبةَ الحسن"[19]. فقال: "وأما ما نقله السيوطي عن المزي من قوله: "إنه روي من طرق تبلغ مرتبةَ الحسن"، فلم ندر قرارَه بهذه الطريق، فلعله يعني بها طريقَ كثير بن شنظير، وقد علمت ما فيها. وعلى تسليم كون الخلاف في كُثَيِّر بن شِنْظير لا يسقطه إلى درك الجرح، فإن حقيقةَ الحديث الحسن لا تنطبق على مثله؛ إذ الحديث الحسن يُشترط فيه سلامةُ رجال سنده من الجرح، وإنما ينزل عن مرتبة الصحيح بقلة ضبط رجاله مع عدالتهم"[20].

وبعد أنْ ضعَّف الشيخ الطاهر ابن عاشور هذا الأثر من جهة المعنى أيضاً، واستعرض رواياته المختلفة ووجدها لا تنجبر خَلُصَ إلى الحكم على الحديث بالضُعف والوهن.

وهذا المثال يُجلِّي لنا الطريقة التي كان يَسلُكُها الشيخ الطاهر ابن عاشور في الحكم على الأحاديث. وقد سَلَك نفس المسلك في الحكم على أحاديث أخرى، ومن بينها حديث«أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا فَمَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَلْيَأْتِهِ مِنْ بَابِهِ»[21]، فقد ناقش فيه الحافظ أحمد بن الصديق الغماري (ت1380هـ) الَّذي ذهب نحو تلقِّي هذا الحديث بالقبول[22] ، كما سبق ذكر ذلك في المبحث الثاني.

وقد كانت مناقشة الطاهر ابن عاشور لأحمد بن الصديق مثالاً للنقاش العلمي الرصين الهادف بين أهل العلم والتحقيق.

وبعد أنْ ذكر ابن عاشور في بداية مناقشته أنَّ تلقِّي هذا الحديث بالقبول ليس بجديد، وأنَّه قد سَبَقَ إلى ذلك بعض الأئمة، بيَّن الطاهر ابن عاشور أنَّ السواد الأعظم من المحدثين حَكَمُوا على هذا الحديث بالوضع، واعتبرَ ابن عاشور أنَّ هذا الحكم لا يَصدُر من أصحابه من الحفاظ إلاَّ بعد التقَصِّي والاستقراء لجميع أسانيده.

ولم يكتفِ الطاهر ابن عاشور بنقلِ أقوال من سبقه من الأئمة في الطعن في هذا الخبر فقط، بل اتَّبع هو بنفسه منهجاً علمياً تَوصَّل به إلى حكم هذا الحديث.

وقد شَمِلَ المنهج مراجعة إجمالية لأحوال الحديث، ومراجعة تفصيلية؛ ففي المراجعة الإجمالية ذَكَرَ ابن عاشور قاعدةً وأصلاً عاماً للاحتكام إليه عند الاختلاف في قبول الحديث، وذلك حين حديثه عن ما يلزم تغليبُه في الحكم على الرواة: جانب التهمة والحذر في قبول الرواة، أو جانب حسن الظن والتسامح؟

فأوضح ابن عاشور أنَّ مذهب المحققين من الأئمة هو **تغليب جانب التهمة والتحرّي**، خصوصاً بعد أن اختلطت الروايات، وركِب الناس الصعب والذلول، يقول الطاهر ابن عاشور: "وأنا أرى التحري أولَى بالمسلمين، فقد طفحت عليهم الروايات، فكانت منها أدواء وطامات" [(23)].

وأمَّا في المراجعة التفصيلية، فقد ذكر ابن عاشور أنَّ استقراء كتاب **(فتح الملك العلي)** بلغ به إلى حصر مدارك الخلاف مع مؤلِّفِه في ستة جوانب.

وقد ذكر ابن عاشور هذه الجوانب بتفصيل، وأجاب على سَنَدِ المؤلِف فيها؛ فمن ذلك أنّ المؤلِف أحمد بن الصديق رأى أنّ اشتهارَ أبي الصلت مدار الحديث المتقدم بالزهد والديانة شاهداً لتعديله، فعقَّب ابن عاشور بأنّ هذا الأمر لا دليل عليه، وأنّ بين الديانة والعدالة بون. وقد عزَّز ابن عاشور كلامه بما روي عن الإمام مالك أنَّه قال: "أدركت بهذه البلدة أقواماً لو استسقى بهم القطر لسقوا، قد سمعوا العلم والحديث كثيراً ما حدثت عن أحد منهم شيئاً"[(24)]. ومن ذلك أيضاً أنَّ المؤلِف رأى أنَّ كثرة الروايات والطرقِ لهذا الحديث وإن كان ضعيفاً تبلُغُ به مرتبة الحسن والصحة، وقد أجاب ابن عاشور على ذلك بقوله: "وهذا إذا سلمناه، فإنما يُحتمل في الحديث الخفيف ضعفه. وأما الذي نحن بصدد الخوض فيه، فهو موضوعٌ أو شديد الضعف"[(25)].

ومِمَّا استدرك فيه ابن عاشور على أحمد بن الصديق تعضيده لهذا الحديث بالشواهد المعنوية مما يدل على فضائل علي رضي الله عنه، فقد ذكر ابن عاشور أنَّ: "فضل علي لا ينكره إلا جاهلٌ ضعيفُ الإيمان، فهو عند جمهور علماء الإسلام في الرعيل الأول من أفاضل الصحابة"[(26)]. وقد تابع ابن عاشور كلامه في هذا السياق، ودحض حجَّة أحمد بن الصديق وقال: "إنما الكلام في فضيلة خاصة، وهي أن يكون عليٌّ هو الطريق الواضح لعلم رسول الله ρ، فهذا لا يكون إلا من نِحل الرافضة، كما بينته في مقالي"[(27)].

وبعد مناقشة علمية مستفيضة قال ابن عاشور: "والخلاصةُ أن حالَ أسانيد هذا الحديث يمنع من إدخاله في حقيقة الصحيح وحقيقة الحسن، لفقدان شروطهما فيه، فيدور أمرُه بين الضعف والوضع"[28].

ويبدو لنا من خلال المثالين المتقدمين، وباستقراء جهود الطاهر ابن عاشور في الحكم على الأحاديث أنه امتاز بمنهجٍ علميٍ دقيق، فقد كان في ثنايا كلامه على بعض الأحاديث، خصوصاً الضعيفة منها يذكر وجه ضعفها من جهة السند، ومن جهة المعنى أيضاً، كما هو الحال في حديثه عن الأحاديث التي رُويت في مجيء المهدي المنتظر، فقد تكلَّم عنها في البداية من جهة السند، وذكر أنّ لها ثمانية طُرُق كلُّها ضعيفة. وبعد ذلك تحدَّث عن هذه الآثار من جهة المعنى والنظر، وتبيَّن له ضعفها من هذه الجهة أيضاً، وقال: "وخلاصة القول فيها من جهة النظر أنها مستبعدة مستراية. وإننا لو سلمنا جدلاً بارتقائها عن رتبة الضعف، فإنا لا نستثمر منها عقيدةً لازمة ولا مأمورات مندوبة، بله الجازمة"[29].

ولا شك أنَّ هذا التعامل المنهجي مع الآثار مِمّا امتاز به الطاهر ابن عاشور، ولست أعني بذلك أنَّ هذا الأمر لم يسبِق إليه الأئمة المتقدمين، وإنَّما أقصد هذه الكيفية التي كان الشيخ الطاهر ابن عاشور يتناول بها الحكم على الأحاديث، وتمحيصها، والتي كانت مُطَّرِدةً عنده، فقد اطَّلعت له على مقالات عدَّة تطرَّق فيها لحكم بعض الأحاديث، فكان هذا هو المنهج الذّي صار عليه في ذلك، فيبدأ بالتبويب والحديث عن الرأي فيها من جهة السند، ثمَّ يبوِّب ويقول: "الرأي فيها من جهة النظر"[30].

وإذا كان الشيخ ابن عاشور يُفيض القول في بيان درجة الحديث، في كُتبه ومقالاته في الحديث، فإنه في تفسيره كان يُوجِز القول، ويُورِد غالباً حكم الحديث فقط، كما فعل عند إيراده الحديث الذي رُوِي عن النبي φ أنه كان يقول إذا رأى الريح«اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيَاحًا لَا رِيحًا»[31]، فقد قال ابن عاشور عقبه: "والحديث لم يصح" [32].

وقد امتاز الشيخ الطاهر ابن عاشور–كما سبق القول– بسَعةِ اطِّلاعه على روايات الأحاديث وطرقها المختلفة، حتى تسنَّى له الحكم عليها، وكان له اطِّلاع واسعٌ أيضاً على أقوال الحفاظ في الأحاديث المختلفة، فقد ذكر في تفسير قول الله عز وجل: (إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيماً) [الأحزاب: 56] مجموعة من الروايات في صيغة الصلاة على النبي φ وحكمها ، ومواضع استحبابها، ثمّ قال: "وأما حديث «لاَ صَلاَةَ لِمَنْ لَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ»[33] فقد ضعَّفه أهل الحديث كلهم "[34]. ولا شك أنَّ هذا الحكم لم يَصدُر منه إلاّ بعد أنْ اطَّلع على أقوال جميع أهل الحديث في هذا الحديث.

ورغم هذا الاطِّلاع الواسع على روايات العديد من الأحاديث، لم يَكُن الشيخ الطاهر ابن عاشور يجترئ على الحكم على الأحاديث بدون تثبُّت، ودراية ومعرفة، فقد ذكر في تفسيره حديثاً عن النبي φ ثمّ قال ابن عاشور: "ولم أقف على مبلغ هذا الحديث من الصحة"[35].

ويظهر من صنيع الطاهر ابن عاشور في الحكم على الأحاديث اهتمامهُ بالزيادات الضعيفة الواقعة في بعض الأحاديث، والتنبيه على ضعفها، وهي مرتبة في العلم جليلة لا يرقى إليها إلاّ من أخذ بناصية الحديث وعلومه. ومن الأمثلة على جهوده في هذا السياق ما جاء في ثنايا كلامه على حديث النبي φ :«إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ العَبْدَ نَادَى جِبْرِيلَ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فُلاَنًا فَأَحْبِبْهُ، فَيُحِبُّهُ جِبْرِيلُ، فَيُنَادِي جِبْرِيلُ فِي أَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فُلاَنًا فَأَحِبُّوهُ، فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ القَبُولُ فِي الأَرْضِ»[36]، فقد قال الطاهر ابن عاشور عقب حديثه عن معاني هذا الحديث:" ووقع في بعض روايات هذا الحديث في غير الصحاح:«وَإِذَا أَبْغَضَ اللَّهُ عَبْدًا نَادَىجِبْرِيل...» إلخ، مثل: حديث المحبة: «...فَيُبْغِضُهُ أَهْلُ الأَرْضْ»[37]، والظاهر أنها زيادة باطلة؛ لأن المشاهدة تنافيها" [38].

وقد روى هذه الزيادة مع الحديث المتقدِّم مجموعة من الأئمة، منهم الإمام مسلم في صحيحه، والإمام الترمذي الذي قال في هذا الحديث مع الزيادة المتقدِّمة: "هذا حديث حسن صحيح"[39] فكيف يقول ابن عاشور بأنّ هذه الزيادة وَردَت في غير الصحاح، وقد رواها الإمام مسلم في صحيحه؟ ولعلّه سهو ووهم من الشيخ فقط.

وإجمالاً فإني أحسِبُ أنّ تضعيف الشيخ الطاهر ابن عاشور لهذه الزيادة، راجعٌ لكون الإمام البخاري لم يروِ هذه الزيادة مع روايته لهذا الحديث، وقد كان ابن عاشور يُثني دائماً على طريقة الإمام البخاري في الضبط والتحرّي، كما أنه راجع أيضاً لما ذكره من كون المشاهدة، أو ما نراه في الواقع ينافي هذه الزيادة بحسبه.

وفي ختام المبحث تظهر لنا جليًّا معالم المنهج النقدي الذي سلكه ابن عاشور في نقد المرويات الحديثية، وهو منهج متوازن، زاوج فيه الشيخ بين اجتهاده الشخصي، وبين النقل عن من سبق، كما زاوج فيه أيضاً بين النقد المعتمد على الصناعة الحديثية، والنقد المعتمد على النظر العقلي.

خاتمة:

تبعاً لما سبق يظهر لنا أن الشيخ الطاهر ابن عاشور قد أسهم بنصيب مهم، في درب الصناعة الحديثية، وفي نقد المرويات وتمحيصها، وتمييز الصحيح من السقيم منها على وجه الخصوص.

كما أنه اعتمد في جهوده تلك على منهج علمي متكامل متوازن، اشتمل على النقد المعتمد على الصناعة الحديثية، والنقد المعتمد على النظر العقلي.

وأما عن أهم النتائج المتوصل إليها من البحث فهي على النحو الآتي:

- برز الإمام الطاهر ابن عاشور في علوم الحديث، وكانت له فيه إسهامات جليلة، ولم يقتصر بروزه العلمي على علمي التفسير والمقاصد فقط.
- اتَّسمت إسهامات الطاهر ابن عاشور في علوم الحديث بالجدَّة.
- انتقد ابن عاشور تساهل مجموعة من الرواة في قبول الرواية.
- شيوع مجموعة من الأحاديث الضعيفة في صفوف الناس أضرَّ بالمسلمين.
- رفض الطاهر ابن عاشور قبول الحديث الضعيف في فضائل الأعمال.
- امتاز منهج الطاهر ابن عاشور في النقد الحديثي بالمزاوجة بين النقد الحديثي، والنقد العقلي.

هذا توصل إليه البحث من النتائج، وأرجو أن كون قد وُفقت في تقديم صورة، عن جهود وإسهامات الإمام محمد الطاهر ابن عاشور في نقد المرويات الحديثية، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الهوامش:

---

(1) أليس الصبح بقريب، الطاهر ابن عاشور، ص: 114.

(2) جمهرة مقالات ورسائل الشيخ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور، جمع وقراءة وتوثيق محمد الطاهر الميساوي، ج: 1/ص: 381.

(3) المصدر نفسه، ج:1/ص:381.

(4) جمهرة مقالات ورسائل الشيخ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور، جمع وقراءة وتوثيق محمد الطاهر الميساوي، ج:1/ص:38à.

(5) المصدر نفسه، ج: 1/ص: 381.

(6) التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، ج: 7، ص: 428.

(7) المصدر نفسه، ج:1، ص:34.

(8) التحرير والتنوير، ج: 2، ص: 68.

(9) الموطأ، الإمام مالك، كتاب الحج، جامع الحج (993).

(10) كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ/ص:211.

(11) ومنهم الأستاذ مصطفى الأعظمي، في تحقيقه للموطأ، طبعة مؤسسة زايد بن سلطان، الإمارات، ط: 1.

(12) الجامع الصحيح، البخاري، كتاب النكاح، باب تزويج الثيبات (5080).

(13) النظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح/ ص: 197.

(14) ومنهم الأستاذ مصطفى الأعظمي، في تحقيقه للموطأ، طبعة مؤسسة زايد بن سلطان، الإمارات، ط: 1.

(15) التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور دراسة الأحاديث المرفوعة مع دراسة تطبيقية لأحاديث سورة آل عمران، براهمي عباس، مجلة الحديث، ماليزيا.

(16) أخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب السنة، باب فضل العلماء وطلب العلم (224). قال السيوطي: "وفي كل طرقه مقال"(الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة) /ص: 141.

(17) جمهرة مقالات ورسائل الشيخ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور، جمع وقراءة وتوثيق محمد الطاهر الميساوي، ج:1/ص:312.

(18) المصدر نفسه.

(19) الدرر المنتثرة، السيوطي، عمادة شؤون المكتبيات، جامعة الملك سعود، الرياض، / ص: 141.

(20) جمهرة مقالات ورسائل الشيخ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور، جمع وقراءة وتوثيق محمد الطاهر الميساوي، ج: 4/ص: 413.

(21) أخرجه الحاكم في كتابه المستدرك على الصحيحين، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، باب اعتزال محمد بن سلمة الأنصاري عن البيعة (4637). وانظر حكم الحديث ومرتبته في متن البحث.

(22) ذهب إلى ذلك في كتابه: (فتح الملك العلي بصحة باب مدينة العلم علي)، وقد صدر الكتاب عن المطبعة الإسلامية بمصر سنة 1354هـ.

(23) جمهرة مقالات ورسائل الشيخ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور، جمع وقراءة وتوثيق محمد الطاهر الميساوي، ج: 1/ص: 383.

(24) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض، ج: 1/ص: 112.

(25) جمهرة مقالات ورسائل الشيخ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور، جمع وقراءة وتوثيق محمد الطاهر الميساوي، ج: 1/ص: 388.

(26) المصدر نفسه/ص: 388.

(27) المصدر نفسه/ص: 388.

(28) المصدر نفسه/ص: 389.

(29) المصدر نفسه/ص: 123.

(30) انظر جمهرة مقالات ورسائل الشيخ الإمام محمد الطاهر ابن عاشور، جمع وقراءة وتوثيق محمد الطاهر الميساوي، ج: 4/ ص: 122.

(31) مسند الشافعي، كتاب الصلاة، الباب السادس عشر في الدعاء (502).

(32) التحرير والتنوير، ج: 2/ص: 86.

(33) أخرجه بنحوه الدارقطني في سننه، كتاب الصلاة، باب ذكر وجوب الصلاة على النبي φ واختلاف الروايات في ذلك. وأخرجه البيهقي في (معرفة السنن والآثار)، كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي. والحديث فيه عبد المهيمن بن عباس، قال البيهقي: وعبد المهيمن هذا غير قويٍّ في الحديث.

(34) التحرير والتنوير، ج: 22/ص: 99.

(35) التحرير والتنوير، ج: 9/ص: 25.

(36) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب المقة من الله تعالى (6040).

(37) أخرج هذه الزيادة بنحوها مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب إذا أحب الله عبدا حببه لعباده.

(38) النظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح/ص: 231.

(39) جامع الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة مريم.